الأنباء
السبت 19 ديسمبر 2015

جون كيربي أكد أن حديث الأمير محمد بن سلمان يشير إلى حرب تتجاوز "داعش".. والجبير: خطة إستراتيجية لتفعيل التحالف

أمريكا: التحالف الإسلامي "لم يكن مفاجئاً".. والسعودية لم تعلمنا مسبقاً

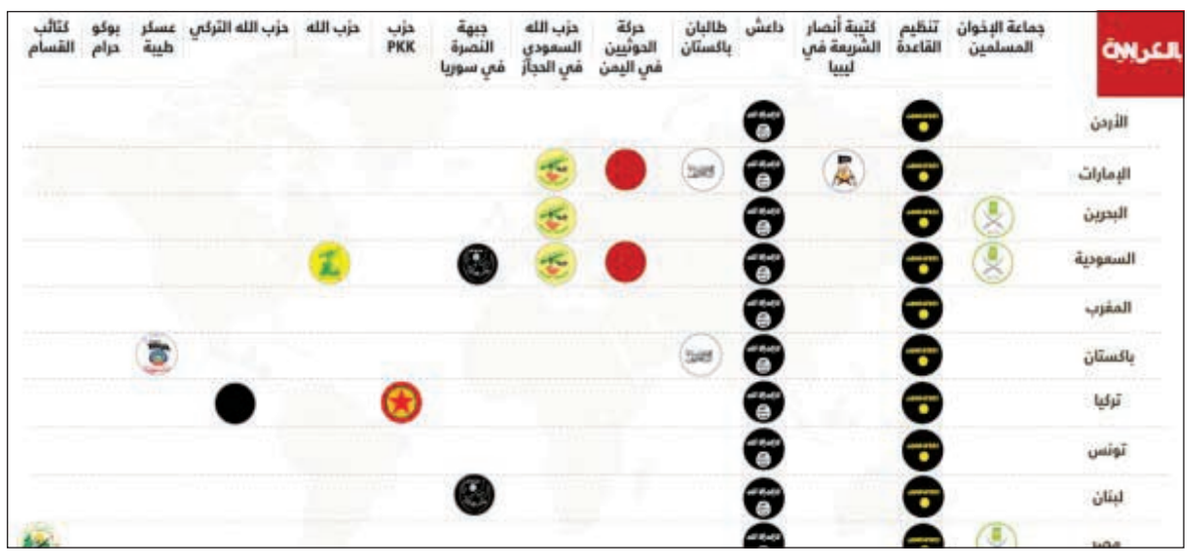

نيويورك ـ الرياض ـ مواقع ووكالات: رفض الناطق باسم الخارجية الأميركية جون كيربي التعليق على أسباب استبعاد سورية والعراق من التحالف الإسلامي الذي تقوده السعودية لمحاربة الإرهاب، داعيا إلى مراجعة الرياض حول هذا الموضوع، كما نفى أن تكون المملكة قد أخطرت واشنطن مسبقا بتأسيس الحلف، ولكنه أكد في الوقت نفسه أن إعلانه «لم يكن مفاجئا».

وقال كيربي في مؤتمر صحافي بالخارجية، ردا على سؤال حول أسباب استبعاد سورية والعراق من التحالف وما إذا كان ذلك قرارا منطقيا، داعيا السائل إلى توجيه سؤاله للحكومة السعودية، كما اعتبر أن إمكانية تشكيل جيش موحد أمر يعود إلى الدول المشاركة، مضيفا: «نريد معرفة المزيد حول المقترح، ولكن يبدو أنه ضمن مبادرات توحيد الجهود ضد المخاطر الإرهابية، بما في ذلك خطر داعش، وهذا ما ننتظر رؤيته، ولكن هناك الكثير من الأمور التي لا نزال نحتاج لمعرفتها».

من هم «الإرهابيون» بالنسبة للتحالف الإسلامي؟

وحول ما إذا كان التحالف سيتحول إلى معطى جدي على الأرض أم انه يشبه خطوات سابقة أعلن عنها سابقا، قال كيربي: «نحن نرحب بكل ما سيؤدي إلى عمل مشترك يقود إلى الحد من قدارته داعش وتدمير قوته وأذكر هنا أن تلك الدول المشاركة في التحالف هي أصلا ضمن التحالف الدولي القائم لمقاتلة داعش، والمكون من 65 دولة، والجميع يدرك أن التركيز الأساسي على الحرب ضد داعش هو في العراق وسورية».

ولفت كيربي إلى أن ما دار في حديث ولي ولي العهد السعودي، صاحب السمو الملكي محمد بن سلمان، حول التحالف ودوره يتعلق بتنسيق أكبر تخطط الدول المشاركة في التحالف الإسلامي القيام به على صعيد القوات الجوية أو حتى البرية، في حين أن التحالف الدولي القائم حاليا لا يتضمن بالضرورة مشاركات عسكرية من الدول المنخرطة فيه.

من جانبة، أكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن مبادرة الدول الإسلامية بالمشاركة في تحالف من أجل محاربة الإرهاب ونبذ العنف تعد مبادرة مهمة وغير مسبوقة من حيث حجمها وطبيعتها وشموليتها هدفها استئصال الإرهاب ومواجهة الفكر المتطرف في الدول الإسلامية التي يوجد بها عنف على أراضيها.

وأضاف الجبير في تصريحات لصحيفة «الجزيرة» السعودية خلال زيارة رسمية لكندا نشرت امس أن هناك خطة إستراتيجية ستفعل خلال الفترة القادمة هي بمنزلة غرفة عمليات مشتركة مقرها في الرياض تعمل على مسارين الأول أمني حيث من المتوقع تبادل المعلومات والتدريب والمعدات والقوات عند الضرورة بين الأعضاء.

وتابع: ان المسار الثاني فكري قائم على مواجهة الفكر المتطرف بتكثيف الجهود على مختلف المستويات العلمية والدينية والفكرية والسياسية والمالية، مشيرا الى أن مشاركة الدول الإسلامية مشاركة تتم بشكل تطوعي وبدون أي التزامات وأن كل دولة لها أن تقدم كل ما تريد وبإمكانها أن تطلب ما تحتاج وذلك بهدف تعزيز وتكثيف الجهود لمواجهة الإرهاب.

وقال الجبير إن التحالف الإسلامي لا يمنع التعاون مع التحالفات الدولية الأخرى في أي مكان في العالم إلى جانب الدول الإسلامية، مشيرا إلى أن عددا من الدول الإسلامية المشاركة في هذا التحالف الإسلامي، كالسعودية والبحرين وقطر تشارك في تحالفات دولية أخرى لمواجهة داعش في كل من سورية والعراق.

الى ذلك تتفق الدول الأعضاء في التحالف الإسلامي الذي أعلنت عنه المملكة العربية السعودية والمكون من 34 دولة على الهدف العام للتحالف والمتمثلة بمكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف، إلا أن هذه المفهوم العام يتباين بين دولة وأخرى فيمن يعتبر جماعة إرهابية من عدمه، حيث هناك اتفاق على داعش والقاعدة واختلاف على حزب الله والإخوان

يذكر أن التحالف الإسلامي يضم إلى جانب السعودية كلا من الأردن والإمارات وباكستان والبحرين وبنغلاديش وبنين وتركيا وتشاد وتوغو وتونس وجيبوتي والسنغال والسودان وسيراليون والصومال والغابون وغينيا وفلسطين وجمهورية القمر الاتحادية وقطر وكوت دي فوار والكويت ولبنان وليبيا والمالديف ومالي وماليزيا ومصر والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا واليمن.

مجلس الأمن يتبنى قراراً لتجفيف مصادر تمويل تنظيم داعش

الأمم المتحدة ـ الولايات المتحدة ـ أ.ف.ب: تبنى مجلس الأمن الدولي امس الاول بالإجماع قرارا يهدف الى تجفيف مصادر تمويل تنظيم داعش.

واجتمع وزراء مالية الدول الـ 15 الأعضاء في مجلس الأمن للمرة الاولى في نيويورك لتبني هذا القرار، ويستهدف نص القرار التقني الذي يقع في 28 صفحة واعدته موسكو وواشنطن، مباشرة تنظيم داعش ويسعى القرار الى تضييق الخناق على مليارات الدولارات التي حصل عليها التنظيم من الاتجار في الكثير من المواد في الأراضي الشاسعة التي يحتلها من العراق وسورية.

ويطالب القرار الدول الأعضاء «بالتحرك بشكل نشط وحاسم لقطع التمويلات وباقي الموارد الاقتصادية» لتنظيم داعش ولمعاقبة الداعمين الماليين للمجموعة «بشكل أشد».

كما دعيت الدول الى ان تجعل من تمويل الإرهاب «جريمة خطرة في قوانينها الوطنية» حتى في غياب أي صلة بعمل إرهابي محدد، والى تكثيف تبادل المعلومات بهذا الشان بما في ذلك بين الحكومات والقطاع الخاص.

وأشار وزير المالية الاميركي جاكوب لو الذي ترأس الجلسة الى ان هذا القرار «يكمل اجراءات سابقة ويعزز الأدوات الموجودة».

وأضاف «انها خطوة مهمة لكن الاختبار الحقيقي سيكون التحرك بتصميم لتنفيذه»، داعيا بالخصوص الى «تعميق التعاون مع الشركاء في القطاع الخاص».

جدير بالذكر ان العائدات التي يحصل عليها داعش شهريا في المناطق الواسعة الخاضعة لسيطرته في سورية والعراق تقدر بنحو 80 مليون دولار.

الى ذلك رحبت فرنسا بتبني مجلس الأمن الدولي القرار 2253 لتجفيف منابع تمويل تنظيم داعش الإرهابي.

وقال المتحدث باسم الخارجية الفرنسية رومان نادال ان هذا القرار سيسمح بمعاقبة إرهابي داعش على غرار ما حدث بالنسبة لعناصر تنظيم القاعدة وبتمديد العقوبات السارية.

وأضاف نادال انه بعد اعتماد القرار 2249 في 20 نوفمبر الماضي والذي دعا المجتمع الدولي بأكمله الى اتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة داعش، جاء هذا النص ليعزز منظومة مكافحة تمويل الإرهاب حتى يتم أخذ التهديد الذي يمثله داعش بعين الاعتبار.

أوباما: لا تهديدات إرهابية للأراضي الأميركية خلال فترة الأعياد

واشنطن ـ كونا: طمأن الرئيس الأميركي باراك أوباما الشعب الأميركي الى انه لا توجد معلومات موثوقة حول حدوث تهديدات إرهابية حقيقية ومحددة للأراضي الأميركية، دعا المواطنين مجددا الى التزام «الحذر». جاء ذلك في تصريحات ادلى بها الرئيس الأميركي عقب اجتماعه مع فريق مجلس الأمن القومي الأميركي بمركز مكافحة الإرهاب في تايسون كورنر في ولاية فيرجينيا الأميركية.

وطلب أوباما من الأميركيين أن يشعروا بالأمان فترة الأعياد مخاطبا من يفترض أنهم الإرهابيون بالقول «إذا استهدفتم الأمريكيين فلن تجدوا ملاذا آمنا وسوف نعثر عليكم وسوف ندافع عن أرضنا».

وقال الرئيس الأميركي ان «محترفي مكافحة الإرهاب والاستخبارات لا يملكون حاليا أي معلومات محددة وذات صدقية بشأن أي هجوم على الأراضي الأميركية».

وأضاف ان هؤلاء المسؤولين الأمنيين «قالوا انه علينا التزام الحذر». وأكد أوباما أن مكافحة إرهابي تنظيم داعش في العراق هي أكثر كثافة اليوم من أي وقت مضى، مشددا على ان الرسالة الموجهة إلى «الإرهابيين» واضحة. وأضاف «إذا استهدفتم الولايات المتحدة، فلن تجدوا ملجأ في أي مكان». وتابع «كما قلت في خطابي الى الأمة الأسبوع الماضي نحن في مرحلة جديدة من الإرهاب تشمل أفرادا منعزلين أو مجموعات إرهابية صغيرة».

وذكر أوباما مثالا على ذلك الهجوم الذي ارتكبه زوجان في سان بيرناردينو في ولاية كاليفورنيا. وقال «لأنهم أصغر حجما من المجموعات الكبيرة ويتصرفون من تلقاء أنفسهم وبدوافع شخصية في كثير من الأحيان، من الصعب كشف وجودهم. وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة لمنع» هجمات محتملة.

وأكد انه اذا تطور التهديد فإن التصدي له سيتطور. وقال «نحن نتكيف باستمرار ونتحسن ونصبح افضل أداء». وذكر الرئيس الأميركي خصوصا انه أمر بإعادة النظر في إجراءات منح «تأشيرة الخطوبة» (كي1) التي تسمح لحاملها بالتوجه الى الولايات المتحدة للزواج فيها خلال مهلة 90 يوما بعد دخوله.

إلى ذلك، قالت وسائل الإعلام إنه تم إخلاء مدرستين ثانويتين في جنوب شرق واشنطن العاصمة امس الأول بعد تلقي تهديدات بوجود قنابل لكن مسؤولين قالوا فيما بعد إن الخطر زال بعد أن تبين أن التهديدات كاذبة. وقالت صحيفتا واشنطن بوست وواشنطن تايمز إن مدرستي أناكوستيا وفرانك بالو تلقيتا تهديدات. وقالت الصحيفتان إن المسؤولين أفادوا بأن الخطر زال في مدرسة فرانك بالو وإن أحد أعضاء التدريس في مدرسة أناكوستيا أكد ان الخطر زال هناك أيضا.

الرئيس الأميركي باراك أوباما

شكوك في وجود قنبلة تخلي جزءاً من مقر للبحرية الأميركية في كارولاينا

دبي ـ سي.ان.ان: تم إخلاء مجمع التغذية في مقر البحرية الأميركية «كامب لوجون» في كارولينا الشمالية امس الاول، وذلك على خلفية طارئ في المكان، إذ لم يعرف حتى الآن سبب هذا التنبيه، وما إذا كان الأمر يتعلق بتهديد بواسطة قنبلة.

وقالت مسؤولة من المجمع إن تهديدا بوجود قنبلة تم إطلاقه في مقهى وأنه بعد نصف ساعة تم الإعلان عن تهديد آخر بوجود قنبلة في مطعم للفطائر، غير أن القوات العسكرية قالت إنها لم تجد دليلا على وجود مواد متفجرة في المكان، غير أنها لا تزال تحقق باستخدام كلمات مدربة.

والموقع العسكري المعروف باسم «كامب لوجون»، يحتضن حوالي 170 ألف جندي من البحرية، وموظفين مدنيين، وعسكريين متقاعدين، وهو يمتد على مساحة شاسعة شرق شمال كارولينا، ويخصص لتداريب عسكرية وجعل القوات البحرية على اهبة الاستعداد.

متهم بالتآمر لتفجير قاعدة للجيش الأميركي دعماً لـ «داعش» ينوي تغيير رده على التهم

واشنطن ـ رويترز: أظهرت وثائق محكمة أن رجلا من كانساس متهما بالتآمر لتنفيذ تفجير انتحاري بسيارة ملغومة في قاعدة للجيش الأميركي لمساندة تنظيم داعش ينوي تغيير رده على التهم بأنه غير مذنب.

وقالت المحكمة الجزئية الأميركية في توبيكا بولاية كانساس إن جون بوكر أبلغ المحكمة الأربعاء أنه يعتزم تغيير رده على التهم.

وتقرر عقد جلسة بناء على طلب بوكر في 12 من يناير أمام قاضي المحكمة الجزئية كارلوس مورجيا في كانساس سيتي. ولم يمكن على الفور الاتصال بمحام عن بوكر لسؤاله التعقيب.

ويقول مدعون إن بوكر المعروف أيضا باسم محمد عبدالله حسن كان قد وصل إلى فورت رايلي قرب مانهاتن بولاية كانساس مع مرشدين لمكتب التحقيقات الاتحادي لتفجير ما لم يكن بوكر يدرك أنها قنبلة خاملة.

واعتقل بوكر في أبريل الماضي حينما كان عمره 20 عاما. وقد وجهت إليه 3 تهم جنائية منها الشروع في استخدام سلاح دمار شامل ومحاولة تقديم دعم مادي لمقاتلي داعش.

وقد يحكم على بوكر المحتجز رهن القضية بالسجن مدى الحياة إذا أدين بتلك التهم.

فرنسا وروسيا تبحثان مكافحة "داعش" غداً

تعويضات ضحايا باريس قد تصل إلى 300 مليون يورو

باريس ـ وكالات: أعلنت وزيرة العدل الفرنسية، كريستيان توبيرا، أن المبالغ التي تدفعها الحكومة، لذوي ضحايا هجمات باريس، التي وقعت في 13 نوفمبر الماضي، قد تصل إلى 300 مليون يورو.

وأوضحت الوزيرة في تصريح لصحيفة «لو باريسيان» الفرنسية، أن الحكومة قدمت حتى الآن 6,7 ملايين يورو لذوي الضحايا، بينما دفعت 771 ألف يورو كتكاليف إيواء ذوي الجرحى.

وتوقعت الوزيرة أن يصل إجمالي المبالغ التي تدفعها الحكومة لذوي الضحايا والجرحى في الهجمات، إلى 300 مليون يورو، مشيرة الى أن الاجراءات القانونية مستمرة فيما يتعلق بتحديد وضع ورثة الضحايا.

ولفتت الوزيرة الى أن الحكومة تدفع تلك المبالغ من صندوق «دعم ذوي ضحايا الإرهاب» الذي أسس عام 1986، حيث ان الصندوق يغطي نفقاته من الضرائب المقطوعة إلزاميا من اتفاقيات التأمين الاجتماعي في البلاد، ويقدر ميزانيته بنحو 407 ملايين يورو.

من جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية مساء امس الاول ان وزيرها جان ايف لودريان سيقوم بزيارة رسمية الى العاصمة الروسية موسكو غدا الاحد لبحث سبل «التنسيق» لمكافحة ما يسمى بتنظيم داعش.

وقال المتحدث باسم الوزارة بيار بيل في تصريح صحافي: ان الزيارة تستمر يومين وتأتي في اطار تعزيز التحالف الدولي لمكافحة داعش.

وكانت فرنسا اعلنت اواخر الشهر الماضي ارسال حاملة الطائرات شارل ديغول الى البحر المتوسط لتعزيز الحرب ضد داعش في اعقاب تعرض باريس لسلسلة اعتداءات ارهابية تبناها التنظيم وخلفت 129 قتيلا وعشرات المصابين.

الى ذلك، مد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الذي يطرح نفسه في موقع «الأب» لبلد ادمته الاعتداءات، اليد للمعارضة اليمينية، نافيا ان يكون في ذلك اي «مناورة» سياسية تحسبا للانتخابات الرئاسية عام 2017، في تحول سياسي لا يقنع الرأي العام.

وتصدرت جميع وسائل الاعلام الفرنسية الخميس صورة مصافحة في شمال البلاد بين الرئيس الاشتراكي والرئيس الجديد للمنطقة كزافييه برتران الوزير السابق في عهد الرئيس نيكولا ساركوزي والعضو في حزب الجمهوريين اليميني، بعد انتخابه الاحد بفضل اصوات اليسار لقطع الطريق على اليمين المتطرف.

وتابع «ليس المطلوب البحث عن مناورات غامضة لا تتطابق مع تصوري للحياة السياسية، بل السعي الى الوفاق بما هو لمصلحة البلاد».

وذكر في هذا السياق الكفاح ضد الارهاب بعد سلسلتي الاعتداءات الدامية غير المسبوقة اللتين ضربتا فرنسا في يناير ونوفمبر، ومكافحة البطالة المتفشية التي تبقى الثغرة الكبرى في ولايته. وكان كزافييه برتران في مطلع الاسبوع اول من بادر الى استخلاص العبر من انتخابات المناطق التي جرت الاحد وحطم خلالها حزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبن كل ارقامه القياسية على صعيد عدد الاصوات، فتخلى عن مهامه كرئيس بلدية ونائب، وعدل عن الترشح للانتخابات التمهيدية قبل الانتخابات الرئاسية في 2017 ليكرس نفسه لمنطقة شمال فرنسا، في خطوة نادرا ما تشهدها الحياة السياسية الفرنسية.

"واشنطن بوست": مخططو هجمات باريس استخدموا تطبيقات الهواتف الذكية المشفرة

واشنطن ـ أ.ش.أ: قال مسؤولون مطلعون على تحقيقات هجمات باريس إن محققي مكافحة الإرهاب في فرنسا يعتقدون أن المشتبه بهم في هجمات باريس استخدموا أدوات التشفير المتاحة على نطاق واسع بتطبيقات الهواتف الذكية لكي يتواصلوا مع بعضهم البعض حسبما أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية. وذكرت الصحيفة في سياق تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني امس أنه وفقا للمحققين فقد تم العثور في وقت سابق على خدمتي الرسائل «واتس آب» و«تليغرام» على بعض هواتف رجال يشتبه في ارتكابهم هجمات باريس في نوفمبر الماضي والتي أودت بحياة 130 ضحية ولكنهم لم يصرحوا من قبل بأنه تم استخدام هذه الخدمات من جانب المشتبه بهم في تنفيذ هجمات باريس للتواصل مع بعضهم البعض. وأشارت إلى أن الخدمتين مجانيتان ويمكن تحميل تطبيقات للدردشة على الهواتف الذكية، ويستخدم التطبيقين تقنية التشفير التي تجعل من الصعب على المحققين مراقبة المحادثات.

وأكد 4 مسؤولين مطلعين على التحقيقات من بينهم مسؤول فرنسي النتائج بيد أنهم جميعا تحدثوا عن شرط عدم الكشف عن هويتهم كونهم غير مخولين بالتحدث علنا عن التحقيق الجاري فيما رفضت متحدثة باسم مكتب المدعي العام في باريس، والذي يقود التحقيق، التعليق.

واختتمت «واشنطن بوست» تقريرها بالقول إن هذه المعلومات التي تم الكشف عنها من شأنها دعم الدعوات في الكونغرس الأميركي لإجبار خدمات مثل «واتس آب» التي يملكها الفيسبوك على خضوع الاتصالات المشفرة لرقابة المحققين مشيرة إلى تزايد هذه المطالب في أعقاب هجمات باريس وبعد هجمات أخرى في الولايات المتحدة التي يعتقد أن المشتبه بهم كانوا على اتصال آمن مع متآمري «داعش» في سورية.

إدانة فتى لمحاولته الالتحاق بتنظيم "داعش" في كندا

مونتريال ـ أ.ف.ب: أدين فتى يبلغ من العمر 16 عاما في مونتريال بمحاولة مغادرة الاراضي الكندية والالتحاق بتنظيم داعش. والفتى الذي لم تكشف هويته بموجب القانون، هو ثاني كندي تتم ادانته بهذا الاتهام في اطار قانون جرى تشديده بعد انضمام عدد من الكنديين الى التنظيم الجهادي.

وكان الفتى المتحدر من اصل جزائري وهو اكبر 5 اخوة وهاجر الى كندا في الرابعة من العمر، اوقف في اكتوبر 2014 بعدما ابلغ والداه الشرطة بميوله الارهابية. كما ادين بالسطو على متجر والاستيلاء على 2200 دولار تحت تهديد سكين من اجل تمويل خطته بالتوجه الى تركيا ثم الى سورية فيما تعتبره السلطات الكندية «جنحة لمصلحة مجموعة ارهابية وتحت ادارتها او بالاشتراك معها».

وكان الفتى الكندي الذي تأثر بالدعاية الجهادية، على اتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي مع منفذ هجوم اسفر عن مقتل عسكري في كيبيك في اكتوبر 2014 قبل ايام من قيام شاب كندي آخر بقتل عسكري في اوتاوا.

وقتلت قوات الامن هذا الشاب بعد ذلك امام البرلمان الفيدرالي.

وسيصدر الحكم على الفتى في الخامس من يناير وقد يحكم عليه بالسجن 25 عاما، لكن المدعية ماري ايف مور قالت بعد ادانته: ان القضاء «يريد الدفع باتجاه اعادة تأهيله ودمجه في المجتمع وفي الوقت نفسه ضمان حماية الناس».

والتحق اكثر من 100 كندي بصفوف تنظيم داعش في سورية والعراق، بينهم 10 شبان على الاقل منذ مطلع العام الحالي، كما تقول الشرطة الكندية. وقتل 6 كنديين على الاقل خلال مقاتلتهم في صفوف التنظيم في السنتين الاخيرتين.

واول كندي ادين بمحاولة الالتحاق بمجموعة ارهابية في الخارج هو محمد حسن حرصي وهو من اصل صومالي. وقد حكم عليه في يوليو 2014 بالسجن 10 سنوات لمحاولته الانضمام الى حركة الشباب الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة.